الأمم المتحدة

A/RES/69/231*

Distr.: General
20 January 2015

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون
البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/69/471/Add.1*)]

٦٩/٢٣١ - متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول[(١)] وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[(٢)] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الالتزام بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول،

وإذ تعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا،

وإذ تشير إلى قراريها ٦٨/١٨ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٨/٢٢٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢٩ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء تفشي فيروس إيبولا بأشدّ وأعقد تجلياته التي تؤثر بلا هوادة في ثلاثة من أقل البلدان نموا، هي سيراليون وغينيا وليبريا، وهو ما يكشف أن كل

---

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٥.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١، (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

14-67807* (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البلدان مهدّدة بتفشي هذه الآفة، غير أنّ أقل البلدان نموا هي التي تواجه ضعفا خاصا حيال حالات الصحة العامة الطارئة وما يترتب عنها من تأثيرات شديدة على حياة الناس وسبل معيشتهم وعلى اقتصادات هذه البلدان،

وإذ تؤكد ضرورة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو منسق وكفالة الاتساق في متابعته ورصده، وإذ تلاحظ الدور الرئيسي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد، حسبما هو مبين في الفقرة ١٥٥ من برنامج العمل،

وإذ تشير إلى قراريها ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٨٦/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أهمية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وإذ تكرر تأكيد هدف تمكين نصف البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تشير أيضا إلى دعوتها الشركاء في التنمية إلى اعتبار المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نموا ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الموارد البشرية ومؤشر أوجه الضعف الاقتصادي جزءا من المعايير التي يستخدمونها في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تلاحظ ما خلص إليه مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إليه الأمين العام[٣]، وترحب بمساهمته في الزخم السياسي القائم، بهدف تعبئة العمل من أجل التصدي لتغير المناخ،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤[٤]،

وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير الذي أعده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمعنون ”حالة أقل البلدان نموا عام ٢٠١٤“، وكان موضوعه الخاص هو ”القضاء على الفقر المدقع في أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“،

---

(٣) انظر www.un.org/climatechange/summit/2014/09/2014-climate-change-summary-chairs-summary/.

(٤) A/C.2/69/2، المرفق.

١ - **تحيط علما** بتقريري الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٥] وعن تعزيز نظم تشجيع الاستثمار لحفز الاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نموا[٦]؛

٢ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول[٢]، بسبل من بينها تعميم مراعاته في الوثائق المتعلقة بالتخطيط والاستراتيجيات الإنمائية ذات الصلة، ويهيب بأقل البلدان نموا أن تعمل، بدعم من شركائها في التنمية، على الوفاء بالتزاماتها وعلى تشجيع تنفيذ برنامج العمل، بوسائل منها إدماج أحكامه في السياسات الوطنية وأطر التنمية التي تضعها وإجراء استعراضات بصفة منتظمة بمشاركة جميع الأطراف صاحبة المصلحة الرئيسية على نحو تام، ويدعو، في هذا الصدد، مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لجان الأمم المتحدة الإقليمية والفنية، ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى دعم مراعاة برنامج العمل وتنفيذه على نحو فعال؛

٣ - **ترحب أيضا** بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية وتؤكد أهمية ذلك، وتهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا إدماج برنامج العمل في الأطر والبرامج والأنشطة المتعلقة بسياسات التعاون التي يضعها كل منهم على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تقديم دعم أفضل محدد الهدف يمكن التنبؤ به لأقل البلدان نموا، على النحو المبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يتصرف بشكل عاجل وحاسم من أجل معالجة تفشي فيروس إيبولا في بعض بلدان غرب أفريقيا الأقل نموا، مما أبرز مدى الحاجة إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية وإلى زيادة القدرة على التكيف والاستجابة المنسقة للتحديات والطوارئ المتعلقة بالصحة العامة في أقل البلدان نموا بالأخص، حسبما جاء في مجاليْ الأولوية (هـ) و (و) من برنامج عمل اسطنبول، من أجل الوقاية من الأمراض المعدية وغيرها من الطوارئ الصحية وكشفها والتصدي لها بسرعة، وتدعو جميع الشركاء في التنمية إلى

---

(٥) A/69/95-E/2014/81.

(٦) A/69/270.

مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني لاستراتيجيات الحد من المخاطر التي تضعها أقل البلدان نمو من أجل تعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات والطوارئ المتعلقة بالصحة العامة؛

٥ - **تعرب عن قلقها** لأن جميع البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، قليلة المناعة في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ ولأنها تعاني بالفعل من تفاقم تلك الآثار، ومنها الجفاف المزمن والظواهر الجوية الشديدة وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي وفيضانات البحيرات الجليدية وزيادة حموضة المحيطات، مما يزيد من تهديد الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٦ - **ترحب** بأن صافي المبالغ المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أقل البلدان نموا قد ازداد بنسبة ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ حسب التقديرات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإذ تلاحظ حصول انخفاض بنسبة ٩,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٢، تكرر تأكيد أنّ المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نموا وأنها تؤدي دورا هاما في تنميتها وأنه قد أحرز تقدم خلال العقد الماضي في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، وتشدد على أن الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر في غاية الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها كثير من البلدان المتقدمة النمو لبلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وأيضا في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك؛

٧ - **تشير** إلى الالتزام الوارد في برنامج عمل اسطنبول بأن تستعرض البلدان المانحة في عام ٢٠١٥ التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وبأن تنظر في مواصلة تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا، وتحث في هذا الصدد البلدان المانحة على إعطاء أولوية عليا لأقل البلدان نموا عند قيامها بتخصيص الاعتمادات للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع مراعاة احتياجاتها وما تواجهه من تحديات معقدة ونقص في الموارد؛

٨ - **تؤكد من جديد** الالتزامات المعلنة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ذات الصلة بأقل البلدان نموا[٧]، وتحيط علما بالقرارات التي اتخذت خلال المؤتمر

(٧) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ولا سيما القرار المتعلق بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص، والقرار المتعلق بقواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا، والقرار المتعلق بتطبيق الإعفاء الخاص بالمعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نموا، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات نحو تحقيق الهدف المتمثل في تنفيذ التدابير الكفيلة بوصول منتجات أقل البلدان نموا جميعها إلى الأسواق في الوقت المناسب وبصورة دائمة دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص، أن تفعل ذلك، بما يتفق مع إعلان هونغ كونغ الوزاري، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد تنفيذ بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تدابير وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص؛

٩ - **تؤكد** أن ملكية التنمية في أقل البلدان نموا وقيادتها والمسؤولية الرئيسية عنها تقع على عاتق هذه البلدان، وتؤكد أيضا أن الحكم الرشيد، والمشاركة الشاملة والشفافية، فضلا عن تعبئة الموارد المحلية، هي محور عملية التنمية في أقل البلدان نموا وأن هذه الجهود تحتاج إلى دعم دولي كبير وملموس، بروح من المسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة، من خلال تجديد الشراكة العالمية وتعزيزها؛

١٠ - **تهيب** بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ بالكامل وبصورة فعالة ومنسقة ومتسقة وسريعة الالتزامات الواردة في برنامج عمل اسطنبول بمجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي: (أ) القدرة الإنتاجية، (ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، (ج) التجارة، (د) السلع الأساسية، (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية، (و) الأزمات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى، (ز) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، (ح) الحكم الرشيد على كافة المستويات؛

١١ - **تهيب** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن، وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

١٢ - **تكرّر التأكيد** على أهمية مواصلة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما لصالح أقل البلدان نموا، وذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية،

بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووفقا لأحكام المقرر ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٨] ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ومنها القراران ٢٢٦/٦٧ و ٢٢٧/٦٧ المؤرخان ٢١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٢ و القرار ٢٣٠/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣، وللخطط الاستراتيجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، حسب الاقتضاء؛

١٣ - **تدعو** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها، تمشيا مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

١٤ - **تحيط علما مع التقدير** بالأعمال التي اضطلع بها حتى الآن الأمين العام في تشكيل فريق خبراء رفيع المستوى يتولى إجراء دراسة لجدوى إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية دعم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار مخصصة لأقل البلدان نموا، وترحب بإعلان الأمين العام عن تشكيلة فريق الخبراء، وتتطلع إلى أن يختتم الفريق أعماله تمشيا مع أحكام قرارها ٢٢٤/٦٨؛

١٥ - **تعيد تأكيد** قرارها بأن الاحتياجات الخاصة والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول، مثل بناء القدرات الإنتاجية، بسبل منها تسريع تنمية البنى التحتية والطاقة، ينبغي أن ينظر فيها على نحو مناسب ضمن ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتدعو في هذا الصدد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن يواصل، ضمن سياق أعماله الجارية، تقديم الدعم الفني اللازم لأقل البلدان نموا في إعداد مواقفها بشأن هذه المسائل؛

١٦ - **تشدد** على ضرورة كفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار برنامج عمل اسطنبول، وتكرر تأكيد ضرورة أن يواصل منتدى التعاون الإنمائي أخذ برنامج عمل اسطنبول في الاعتبار لدى استعراضه الاتجاهات في التعاون الإنمائي الدولي وتنسيق السياسات لأغراض التنمية، وتؤكد ضرورة تهيئة الإطار المناسب والآليات المناسبة لإقامة حوار منظم بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية؛

---

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/69/39)، الفصل الأول.

١٧ - **تؤكد** أنه ينبغي أن تحظى أقل البلدان نموا باهتمام خاص على مدى عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) من أجل كفالة بلوغ هدف توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ وغيره من الأهداف والغايات المتعلقة بالطاقة المحددة في برنامج عمل اسطنبول، وتطلب بأن تحظى أقل البلدان نموا، في إطار أعمال التنسيق التي يضطلع بها الأمين العام بشأن العقد، بهذا الاهتمام الخاص طوال العقد، في حدود الموارد المتاحة، وذلك بهدف كفالة النجاح في تحقيق أهداف العقد، وترحب في هذا الصدد بالتركيز المتجدد على أقل البلدان نموا ضمن إطار مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع؛

١٨ - **تشير** إلى الفقرة ١٥٧ من برنامج عمل اسطنبول التي دُعيت فيها الجمعية العامة إلى النظر في إجراء استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف مدة تنفيذ برنامج العمل؛

١٩ - **ترحب** بالعرض السخي الذي قدمته حكومة تركيا لاستضافة استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى؛

٢٠ - **تقرر** ما يلي:

(أ) أن يجرى الاستعراض بصورة استثنائية في أنطاليا، تركيا، لمدة ثلاثة أيام في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وأن يتألف من جلسة عامة افتتاحية وجلسة عامة اختتامية وأربع جلسات عامة إضافية وأربعة اجتماعات مائدة مستديرة موازية حول مواضيع معيّنة؛

(ب) أن يجرى الاستعراض على أعلى مستوى سياسي ممكن؛

(ج) أن يفضي الاستعراض إلى نتائج يتم التفاوض والاتفاق بشأنها على صعيد حكومي دولي وتتخذ شكل إعلان سياسي؛

(د) أن يكفل إدراج موجزات الجلسات العامة والمداولات الأخرى للاستعراض في التقرير النهائي للاستعراض؛

٢١ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة، في دورتها السبعين، أن يعيّن ميسرين اثنين، أحدهما من بلد متقدم النمو والآخر من أحد البلدان النامية، من أجل الإشراف على المشاورات الحكومية الدولية غير الرسمية المباشرة بشأن جميع المسائل المتصلة بالاستعراض وبعمليته التحضيرية؛

٢٢ - **تطلب** إلى الميسرين أن يُقدّما، في موعد أقصاه آذار/مارس ٢٠١٦ وقبل اجتماع الخبراء التحضيري، مشروع وثيقة ختامية يتخذ شكل إعلان سياسي ويعد بناء على الإسهامات المقدمة من الاجتماعات التحضيرية على الصعيدين الوطني والإقليمي والواردة

في تقرير الأمين العام وسائر الإسهامات الأخرى، بما في ذلك تلك المقدمة من الدول الأعضاء؛

٢٣ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم في آذار/مارس ٢٠١٦ اجتماعا تحضيريا على مستوى الخبراء لمدة أربعة أيام، يرأسه الميسران وتُوفَّر له خدمات الترجمة الشفوية إذا كانت متاحة، وذلك بهدف النظر في مشروع الوثيقة الختامية؛

٢٤ - **تقرر** أن تُعقد جميع المفاوضات المتعلقة بالوثيقة الختامية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وتشجع بقوة الدول الأعضاء على اختتام هذه المفاوضات قبل موعد استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل؛

٢٥ - **تقرر أيضا** أن تكون المشاركة في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل وفي عمليته التحضيرية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة وأمام المراقبين في الجمعية العامة، وأن تسري الأنظمة الداخلية للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الترتيبات التكميلية التي حددها المجلس لعمل لجنة التنمية المستدامة في مقرريه ١٩٩٣/٢١٥ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ و ١٩٩٥/٢٠١ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥؛

٢٦ - **تدعو** البلد المضيف إلى أن ينظر، بمساعدة مكتب الممثل السامي وضمن إطار ولايته وموارده الحالية، وبدعم من موارد خارجة عن الميزانية متى توفرت وكانت مناسبة، في استضافة منتدى للقطاع الخاص حول فرص الاستثمار في أقل البلدان نموا، وتشجع الممثلين ذوي الصلة للدول الأعضاء والقطاع الخاص على دعم المنتدى والمشاركة فيه؛

٢٧ - **تؤكد** أنه ستتم الاستفادة من الاجتماعات الإقليمية التي تعقدكل سنتين والمقرر عقدها في عام ٢٠١٥ في تنظيم اجتماعين تحضيريين إقليميين، أحدهما بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويضم هايتي، والآخر بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ويضم اليمن، وستدعم هذين الاجتماعين المعقودين على الصعيد الإقليمي أعمال تحضيرية عريضة القاعدة وشاملة على المستوى القطري، وأنه ينبغي النظر في نتائج الاجتماعين التحضيريين المعقودين على الصعيد الإقليمي في إطار استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى؛

٢٨ - **تقرر** أن يكون نطاق استعراض منتصف المدة العالمي الشامل، على النحو التالي:

(أ) إجراء استعراض شامل لمدى تنفيذ برنامج عمل اسطنبول من جانب أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد

العقبات والعوائق المصادفة، والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، وكذلك التحديات والمسائل الناشئة؛

(ب) إعادة تأكيد الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا الذي أُعلن عنه في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، ومواصلة تعزيز الشراكة العالمية لتحقيق تنمية أقل البلدان نموا ضمن إطار جميع المجالات ذات الأولوية المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول من أجل ضمان تنفيذ برنامج العمل في أوانه وبصورة فعالة وكاملة خلال الفترة المتبقية من العقد، مع مراعاة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من حيث صلتها بأقل البلدان نموا؛

٢٩ - **تشدد** على أن مكتب الممثل السامي، بوصفه جهة التنسيق للتحضير للمؤتمر، وفقا للولايات التي أسندتها إليه الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، هو المسؤول عن ضمان إنجاز الأعمال التحضيرية بفعالية ونجاعة، وعن حشد المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها؛

٣٠ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يعقد، أثناء استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل، حدثا رفيع المستوى لمنظومة الأمم المتحدة بهدف كفالة تعبئة المنظومة بالكامل وجعلها تدعم أقل البلدان نموا وتنفّذ بشكل منسّق وحسن التوقيت برنامج عمل اسطنبول ونتائج هذا الاستعراض؛

٣١ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم، في أوائل عام ٢٠١٦، حدثا مواضيعيا خاصا يستمر يوما واحدا وتشارك فيه الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وذلك من أجل تقديم إسهامات في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل؛

٣٢ - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في مسألة استعراض منتصف المدة الرفيع ضمن إطار اجتماعات التنسيق والإدارة التي سيعقدها في عام ٢٠١٦؛

٣٣ - **تطلب** إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وصناديقها وبرامجها القيام، كل في مجال اختصاصه، بتقييمات قطاعية بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، مع التشديد بوجه خاص على المجالات التي ما زال التنفيذ فيها غير كاف، وتقديم اقتراحات باتخاذ تدابير جديدة، حسب الاقتضاء، باعتبار ذلك إسهامات إضافية في التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل، وتؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي عقد اجتماعات مشتركة مناسبة بين الوكالات من أجل كفالة التعبئة والتنسيق التامين لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها، بما فيها مؤسسات بريتون وودز؛

٣٤ - **تشدد** على أهمية الأعمال التحضيرية على المستوى القطري باعتبارها إسهاما بالغ الأهمية في العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وفي هذا السياق، تهيب بأقل البلدان نموا أن تجري استعراضاتها الوطنية بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، مع التركيز بشكل خاص على ما أحرز من تقدم، وما صودف من عقبات وعوائق، وما يلزم من إجراءات وتدابير للمضي في تنفيذه، وذلك بالتعاون الوثيق مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ضمن إطار خططها القائمة، وفي هذا الصدد، تدعو أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى تقديم الدعم لأقل البلدان نموا في إعداد تقاريرها الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي؛

٣٥ - **تطلب** إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تكفل مشاركة منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية في أقل البلدان نموا مشاركة كاملة في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل، ولا سيما على الصعيد القطري، بما في ذلك إعداد التقارير الوطنية؛

٣٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٦، تقريرا شاملا عن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بدلا من التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٦؛

٣٧ - **تكرر تأكيد** الأهمية الحاسمة للمشاركة الكاملة والفعالة لأقل البلدان نموا في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتؤكد أنه ينبغي توفير ما يكفي من موارد، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، تعبئة موارد من خارج الميزانية بهدف تغطية تكلفة مشاركة ممثلين حكوميين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض واجتماعه التحضيري على مستوى الخبراء؛

٣٨ - **تحث** الدول الأعضاء على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام بموجب القرار ٥٩/٢٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وتدعو سائر الشركاء في التنمية المتعددي الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٣٩ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء أن تبدي اهتماما إيجابيا بالتحضير لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل وأن يكون لها تمثيل رفيع المستوى في الجلسة العامة للاستعراض لكي يكلل بالنجاح؛

٤٠ - **تؤكد** أهمية أن يشارك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ومنهم البرلمانيون والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بفعالية في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل وفي عمليته التحضيرية، وذلك وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦؛

٤١ - **تلاحظ مع التقدير** إعراب عدة بلدان من أقل البلدان نموا عن اعتزامها بلوغ مرحلة الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠، وتدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الرفع من القائمة والانتقال التي ستتبعها، وتكرر تأكيد طلبها إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بقيادة مكتب الممثل السامي، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد على نحو منسق ومتسق؛

٤٢ - **تدعو** لجنة السياسات الإنمائية إلى أن تواصل إيلاء الاعتبار الواجب للمعوقات ونقاط الضعف التي ينفرد بها كل بلد من أقل البلدان نموا، بما في ذلك البلدان الجزرية الصغيرة وغير الساحلية النامية من أقل البلدان نموا، وأقل البلدان نموا ذات التضاريس الجبلية والبيئة الهشة، وأقل البلدان نموا الساحلية المنخفضة عن سطح البحر، وأقل البلدان نموا التي تعيش فيها شرائح واسعة من السكان في فقر مدقع، والبلدان الشديدة الاعتماد على الصادرات من السلع الأولية، والبلدان ذات الإنتاجية الزراعية المنخفضة، والتي ينعدم فيها الأمن الغذائي، والبلدان ذات الهشاشة البيئية والمناخية وتلك المعرضة للكوارث الطبيعية، والبلدان المفتقرة إلى الأمن على صعيد الصحة العامة، والبلدان المفتقرة إلى أمن الطاقة، فضلا عن أقل البلدان نموا الواقعة في براثن النزاع والخارجة من النزاع؛

٤٣ - **تلاحظ** العرض الذي قدمته حكومة نيبال لاستضافة اجتماع وزاري لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، انعقد في كاتماندو، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتتطلع إلى أن تكون لهذا الاجتماع نتائج ناجحة تحظى بموافقة وزراء تلك البلدان وتجسد شتى القضايا والشواغل التي تواجهها؛

٤٤ - **تسلم** بأن تدفقات رأس المال الخاص، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، تقوم بدور مكمّل وحفّاز في بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، وتسلم أيضا بأن العديد من هذه البلدان قد بذل جهودا قوية من أجل تحسين أجواء الاستثمار لاجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز الفوائد العائدة من هذه التدفقات على اقتصاداتها، وبأن تلك الجهود قد استُكملت بإجراءات من قبل شركائها في التنمية كان لها على ما يبدو أثر إيجابي، وذلك على نحو ما يتجلى في الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار

المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة، وتعرب عن قلقها من مستويات الاستثمار الأجنبي والمحلي في أقل البلدان نموا، التي لم تصل بعد إلى كامل طاقتها، مما يؤكد أن هناك الكثير مما يجب عمله؛

٤٥ - **تشدد** على ضرورة تقوية وتركيز السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها أقل البلدان نموا وبلدان منشأ الاستثمار المباشر الأجنبي والمنظمات الدولية والأطراف صاحبة المصلحة الأخرى، حسب الاقتضاء، من أجل تحقيق زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا في السنوات المقبلة، وتقرر في هذا الصدد النظر في تلك الاحتياجات ضمن سياق استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل لبرنامج عمل اسطنبول، مع التركيز على مسائل من بينها ما تكتسيه الأمور التالية من أهمية محتملة بالنسبة لأقل البلدان نموا:

(أ) إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بتسهيلات الاستثمار القائمة وبرامج الدعم الخاصة بالاستثمار المباشر الأجنبي؛

(ب) إمكانية الحصول على الدعم التقني من أجل مساعدة أقل البلدان نموا في التفاوض على العقود المعقدة الواسعة النطاق؛

(ج) إمكانية الحصول على الدعم الاستشاري فيما يتعلق بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار وتوطيد فرص الحصول على هذا الدعم؛

(د) الحصول على التأمينات والضمانات من المخاطر، وذلك بالتعاون الوثيق مع الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(هـ) وجود الأطر التنظيمية والقانونية التي تستطيع اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بتحسين أجواء الاستثمار وتعزيز البيئات التمكينية على جميع المستويات؛

٤٦ - **تسلم** بأهمية بناء القدرات الإنتاجية بوصفها عامل تمكين في تحقيق تنمية أقل البلدان نموا وخروجها من هذه الفئة من البلدان، وذلك على النحو المحدد في المجال ذي الأولوية (أ) من برنامج عمل اسطنبول، وتهيب بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية أن يعملوا على زيادة التركيز على السياسات والوسائل الكفيلة بمعالجة بناء القدرات الإنتاجية، وتحيط علما، في هذا الصدد، ببرنامج عمل كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا[٩] الذي اعتمده وزراء أقل البلدان نموا في الاجتماع الوزاري المعقود في كوتونو، بنن، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى إيلاء

(٩) A/69/392، المرفق.

الاعتبار الواجب لبناء القدرات الإنتاجية في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبرنامج العمل؛

٤٧ - **تسلم أيضا** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها في إطار الأمانة العامة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثل السامي، وتقديم دعم منسق تنسيقا جيدا لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٤٨ - **تحيط علما** بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثل السامي، وتكرر دعوتها للأمين العام إلى دمج هذا العمل على النحو المناسب في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الرفيعة المستوى دعما لتنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نطاق المنظومة، وتكرر دعوتها للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في جدول أعمال المجلس، وتشجع مكتب الممثل السامي على الانتهاء، بالتعاون الوثيق مع أمانة المجلس، من وضع مجموعة أدوات لإدماج برنامج العمل في برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٤٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا وعن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧٥
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤